E/AC.51/1995/L.3/Add.10
8 June 1995
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والثلاثون
١٥ أيار/مايو - ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥
البند ٨ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والثلاثين

مشروع تقرير

إضافة

المقرر: السيد هشام الزميتي (مصر)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦

الباب ٨ - ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية
وتحليل السياسات

١ - في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.

المناقشة

٢ - أعرب عدد من الوفود عن تأييده لأهداف ونطاق الأنشطة المقترح أن تضطلع بها الإدارة تحت الباب ٨.

٣ - وأيدت وفود عديدة الجهود المبذولة لإعادة تنظيم وترشيد الأنشطة وإعادة توزيع الموارد على المجالات ذات الأولوية. وارتأت وفود أخرى أن تخصيص الموارد في إطار هذا الباب لا يعكس على النحو الكافي الأولويات الموضوعية في الخطة المتوسطة الأجل وفي القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب أحد الوفود عن شكوكه في أن تكون الزيادة السريعة في الموارد المخصصة للتحليل الاقتصادي الجزئي لها ما يبررها. وأبدى بعض الوفود تحفظات على الحاجة إلى إنشاء شعبة جديدة لتحليل السياسات الاقتصادية الجزئية والسياسات الاجتماعية داخل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ورأى أنه يمكن تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها تنفيذًا كاملاً في إطار الهيكل التنظيمي الحالي للإدارة. واقترح أحد الوفود إجراء تحليل متعمق لأنشطة الإدارة في المستقبل القريب. وأشار بعض الوفود إلى أنه ما زال يلزم تحسين التنسيق بين تلك الإدارة والإدارات وأو المكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة.

٤ - وذكر بعض الوفود أن هناك أنشطة معينة في إطار البرنامج ١٢ من الخطة المتوسطة الأجل، قضايا التنمية العالمية وسياساتها، يبدو أنها مزدوجة ومتداخلة مع بعضها الآخر، ويمكن إدماج عدد من البرامج الفرعية المدرجة في إطار البرنامج ١٢.

٥ - وشدد عدد من الوفود على ضرورة تأمين موارد كافية لتعزيز الأنشطة الواردة في إطار البرنامج ١٢ فيما يتصل باستمرار التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبتقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن آثار التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد وإلى مجلس الأمن عن تنفيذ الجزاءات الاقتصادية متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد أيد عدد من الوفود إنشاء شعبة لتحليل السياسات الاقتصادية الجزئية والسياسات الاجتماعية داخل الإدارة.

٦ - ورأى بعض الوفود عدم كفاية مستوى الموارد المخصصة لتنفيذ متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وضرورة زيادته. ورأى بعض الوفود ضرورة أن تسعى الإدارة إلى تعزيز تفاعلها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧ - وبيّن بعض الوفود أن الأنشطة المتوخاة في الفقرة ٨-٤٢ من الباب ٨ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، ليست قائمة على أساس الخطة المتوسطة الأجل أو أي تكليف لاحق. وأرتأوا ضرورة إعادة صياغة البرنامج الفرعي من البرنامج ١٢ في ضوء هذه الملاحظات، وضرورة إعادة توزيع الموارد المتصلة به على مجالات أخرى ذات أولوية. وأيدت وفود أخرى الأنشطة المقترحة في تلك الفقرة.

٨ - وأكد عدد من الوفود على أن السرد البرنامجي الوارد في البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١٢، قضايا الاقتصاد الجزئي وسياساته، لا يستند إلى سند تشريعي ومن ثم ينبغي إعادة صياغة ذلك البرنامج. غير أن وفوداً أخرى أكدت على أن لهذه الأنشطة تكاليفات معتمدة على النحو الواجب.

٩ - وأيد معظم الوفود الموافقة على السرد البرنامجي لهذا الباب.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠ - لم تتمكن اللجنة من التوصل الى اتفاق بشأن السرد البرنامجي للباب ٨. ومن ثم فإنها أوصت الجمعية العامة، عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، أن تستعرض السرد البرنامجي للباب ٨، مع إيلاء الاهتمام الواجب بالملاحظات في الجزء المتعلق بالمناقشة الوارد أعلاه.